

Distr.: General
14 July 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه – 8 تموز/يوليه 2022

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 8 تموز/يوليه 2022

23/50 تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعهادات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد أن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول في المقام الأول،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة إقليمها،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قراراته السابقة بشأن ليبيا، ولا سيما قراري مجلس حقوق الإنسان 39/43

المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020 و25/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وإذ يشيد بالتعاون الإيجابي المستمر والمشاركة البناءة من جانب السلطات الليبية مع بعثة

تقصي الحقائق، مما أتاح للبعثة الاضطلاع بولايتها بطريقة شاملة ومحيدة، ولا سيما عن طريق تيسير

البعثات الأخيرة وتبادل المعلومات عن جهودها في مجالي التحقيق والمقاضاة،

وإذ يشيد بحكومة تونس على استضافتها وتيسيرها عمل بعثة تقصي الحقائق،

وإذ يشير بتقدير إلى جميع الأعمال التي أنجزتها بعثة تقصي الحقائق حتى الآن⁽¹⁾،

وإذ يسلم بأن بعثة تقصي الحقائق قد تأخرت في بدء عملها بسبب تحديات إدارية ولوجستية،

وأنه سيلزم مزيد من الوقت لكي تنجز أنشطتها المتبقية،

1- يقرر تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا لفترة نهائية غير قابلة للتمديد مدتها

تسعة أشهر، لتقديم توصياتها الختامية؛



2- يطلب إلى بعثة تقصي الحقائق أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثانية والخمسين، تقريرها النهائي عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، خلال حوار تفاعلي، مع التركيز بوجه خاص على توصياتها الملموسة والختامية للسلطات الليبية فيما يلي من المجالات ذات الأولوية:

(أ) تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؛

(ب) تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة تحقيق بعثة تقصي الحقائق والتوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل؛

(ج) تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك دعم العمليات القضائية وإنفاذ القانون؛

3- يجند طلبه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم مساعدة تقنية وخدمات بناء قدرات أكثر شمولاً واستدامة لإقدار السلطات القضائية الليبية على متابعة التوصيات التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، وضمان المساءلة، وفقاً لأولويات الدولة؛

4- يطلب إلى السلطات الليبية مواصلة التعاون والتعامل مع بعثة تقصي الحقائق، بما في ذلك عن طريق السماح لها بالوصول من دون تأخير؛

5- يطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضية السامية جميع الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً؛

6- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة 43

8 تموز/يوليه 2022

[اعتمد من دون تصويت].